تعريف المصرف

يعرف المصرف بأنه المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين أفراد ومؤسسات المجتمع.وتتمثل ديون المصرف بالودائع الموجودة لديه.

ويعرف البعض المصرف بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها. أي إنَّ المصارف أوعية تتجمع فيها الأموال ليعاد إقراضها إلى مَنْ يرغب عن طريق استثمارها.

والأعمال المصرفية هي جميع الخدمات المصرفية كقبول الودائع وإعادة إقراضها أواستثمارها كلياً أو جزئياً وفي رأي البعض أن التعريف الشامل للمصرف المستمد من وظيفته الرئيسة هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار بالنقود حرفة لها.

وتعرف أيضا بأنها تلك المؤسسات المالية التي تقبل ودائع الجمهور بأنواعها المختلفة، وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يُتَّفق عليه وتمنح قروضاً قصيرة الأجل لا تزيد مدتها عن سنة.

نشأة المصارف

ظهرت الأعمال المصرفية الأولى في المعابد واستندت إلى قوانين مصرفية متَّبعة في بلاد مابين النهرين. واستفادت الحضارتان الإغريقية والرومانية من تلك القوانين. (شلهوب، ٢٠٠٧م، ص٢٤٤) ونظراً للمستوى العالي من التنظيم المالي والإداري الذي اتسمت به الحضارة الرومانية خلال القرنين الأول والثاني الميلادي ، بالإضافة إلى عوامل الأمن والنظام، فقد أدى ذلك إلى انتشار الأعمال المصرفية من خلالها إلى العالم.

لم يكن يطلق اسم بنك على المنشآت التي تتعامل بإيداع وإقراض المال في بادئ الأمر، إذ كان العاملون فيها يسمّون بالصيارفة، ومن هذا المُسمَّى تم إطلاق لفظ بنك على أماكن ممارسة هؤلاء لأعمالهم.

بدأ استخدام كلمة بنك في القرن السادس عشر، وأصبح يُطلَق على المؤسسات المالية التي تتعامل بإيداع وإقراض النقود.

Scanned with CamScanner

ويرجع كلمة بنك إلى الكلمة الإيطالية Banca والتي تعني مصرف، والمشتقة في الأصل عن اللغة الألمانية، وتعني أصلا كرسي أو مقعد. وتذكر بعض المراجع أنّه تم الترخيص لأول مصرف في مدينة البندقية عام ١١٥٧ م، وتلاه بنك برشلونة عام ١٤٠١ م، ثم بنك ربالتو عام ١٥٥٧م، وبنك أمستردام ١٦٠٩ م .

ويُعدّ بنك باركليز الانكليزي من أقدم البنوك التجارية العاملة إلى الآن، والذي أُنشئ عام ١٦٩٠م، ويليه بنك هوب وشركاه الذي أسسه الاسكتلنديون في هولندا عام ١٧٦٢م. أما أقدم البنوك العربية التي ماتزال تعمل إلى الآن، فهو البنك الأهلي المصري، الذي تم إنشاؤه في مصر، وهو البنك الأول الذي أسند إليه إصدار الأوراق المالية في مصر.

وشهدت ستينيات القرن الماضي ثورة انتشار الأعمال المصرفية، حيث اعتمد النشاط الاقتصادي على تمويل البنوك بشكلٍ كبيرٍ ، مما أدى بدوره إلى زيادة وتيرة انتشار البنوك وتطوير أعمالها للاستفادة من النشاط الاقتصادي وتحقيق أرباح أكثر، فأخذت في توظيف أدوات التكنولوجيا، واستخدام أساليب التسويق الحديثة لتسويق خدماتها.

وفي الوقت الحاضر أصبحت الخدمات المصرفية ضرورة للجميع، فمعظم المشاريع الاقتصادية يتم تمويل عملياتها التشغيلية بواسطة القروض ويتم دفع رواتب الموظفين عبر المصارف ، حيث أصبحت المصارف المفاصل الأساسية للاقتصادات الحديثة، وتحولت بعض المدن مثل لندن ، نيويورك ،طوكيو، إلى مراكز للصناعة المالية التي تدور فيها مليارات الدولارات سنوياً على هيئة قروض وودائع وحوالات واستثمارات مالية .

أنواع المصارف

يمكن أن تُصنَّف البنوك بناءً على الخدمات التي تقدمها إلى الأنواع الآتية: (شلهوب،المرجع السابق،ص ٢٥٠)

١- البنوك المركزية CENTRAL BANK

وهي البنوك التي تُدار بواسطة الحكومات، وتقوم بالإشراف على السياسة النقدية للدولة، من خلال احتفاظها باحتياطيات وأرصدة الحكومة، حيث تحدد المعروض النقدي وتراقب أعمال المصارف التجارية، وتقوم بأعمال المستشار المالي للحكومة، كما أن البنوك المركزية هي البنوك التي تتحكم بأعمال جميع البنوك التي تعمل في الدولة نفسها.

Scanned with CamScanner

٢- البنوك التجارية: COMMERCIAL BANK

وتُسمَّى ببنوك الودائع لأنَّ الجزء الأكبر من أموالها يتكون من ودائع الجمهور المختلفة، وتقوم بتوظيف الأموال لمدةٍ قصيرةٍ لا تتجاوز السنة،ومن أهم أعمالها منح القروض، وخصم الأوراق المالية، وفتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان، وتسهيل عمليات الدفع. وعادة لا تُستَثمر هذه البنوك في الشركات الحديثة، فهي تبحث دائماً عن الشركات القائمة الناجحة والتي تحتاج لتمويل التوسع في عملياتها.

٣- البنوك المتخصصة:Specialized Banks

وهي البنوك التي تختص بتمويل قطاعٍ معيَّنٍ من القطاعات الاقتصادية، كالزراعة أوالصناعة أو العقارات أو الإسكان، وتقتصر عملياتها الرئيسة وقروضها على ذلك القطاع، وتتميز قروضها بآجالها الطويلة، وغالباً ما تكون ملكيتها حكومية نظراً للمخاطر التي تتعرض لها أعمال تلك القطاعات.

٤- البنوك الخاصة:Private Banks

تتصف أعمال هذه البنوك بتعاملاتها مع شريحة محددة من المجتمع، وهي الشريحة التي تستحوذ على الثروات الضخمة، وتتخصَّص بتقديم خدماتها حصراً إلى هذه الشريحة. وتتسم خدماتها بالسرية العالمية، وتتعامل مع عملائها بطريقة تتناسب وشخصية كل منهم .

وتركز هذه البنوك على أداء الأعمال الاستثمارية الطويلة الأجل، إذ تقدّم برامج خاصة لكل عميل. وتجدر الإشارة إلى أن نشاط هذه البنوك يتركز في سويسرا نظراً لما يتصف به النظام المصرفي السويسري من سرية كبيرة و حماية عالية لأسرار وأموال المتعاملين.

٥- بنوك الأفراد :Retail Banks

من أشهر البنوك في هذا المجال هو بنك تبادل واشنطن للولايات المتحدة الأمريكية، ومن المعروف قصور تعاملات هذا النوع من البنوك على الأفراد بشكل رئيس، وبالتالي فإن جميع الخدمات المصرفية تكون مصمَّمة وموجّهة للأفراد بشكل رئيس.

Scanned with CamScanner

البنوك العالمية: Universal Banks

يقوم هذا النوع من البنوك بتقديم الخدمات لجميع منشآت الأعمال وكذلك للأفراد ، وتعرف بشركات الخدمات المالية العالمية، وهي عبارة عن سلسلة من الفروع والهيئات والمؤسسات المالية التي تتبع لمجموعة مالية واحدة تقوم بتقديم خدمات مصرفية واسعة في العديد من المناطق حول العالم ، مثل مجموعة سيتي بنك.

وتستطيع هذه البنوك أن تقدم خدماتها إلى عملائها حول العالم بطرق متعددة، فمثلاً حتى تستطيع تجاوز أثر الضرائب وآثار بعض التشريعات السلبية تقوم بدور بنوك الأوفشور في بعض المناطق، كذلك تسعى للدخول في شراكة مع مساهمين محليين لتأسيس بنك محلي ، كي يمثلها ، وتلجأ إلى هذه الطريقة إذا كانت القوانين في دولةٍ ما تمنع افتتاح بنوك أجنبية.

البنوك الإسلامية:Islamic Banks

وهي البنوك التي تعتمد في تعاملاتها البنكية على مبادئ الشريعة الإسلامية، أي إنَّها لا تتعامل بالفائدة.

وتعتمد صيغاً مصرفية مبتكرة تختلف عن الصيغ البنكية في المصارف التقليدية وتُعَدّ البنوك الإسلامية من أحدث أنواع البنوك التي ظهرت وانتشرت في أواخر القرن العشرين، وتشترط البنوك الإسلامية على عملائها أن تكون أعمالهم مطابقة للشريعة الإسلامية، حيث تمتنع عن تمويل كافة الأعمال التي حرمها الإسلام كأعمال إنتاج وتوزيع الخمور على سبيل المثال .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض البنوك العالمية مثل سيتي بنك City Bank، وانتش اس بي سي HSBC العالميين قامت بتأسيس بنوك تابعة لها أو أقسام تعمل بمبدأ الشريعة الإسلامية، ونظراً للنجاح الكبير الذي حققته المصارف الإسلامية ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية، فقد ازداد عددها في الآونة الأخيرة ليس فقط في الدول النامية وإنما في دول العالم كافة.

Scanned with CamScanner

٦- بنوك الاستثمار: Investment Banks

تختلف هذه البنوك عن البنوك التجارية بأنها لا تقبل ودائع ولا تقوم بعمليات تقديم القروض أو خصم الأوراق التجارية، ويقتصر عملها على تأمين وتسهيل عمليات الاستثمار من خلال إصدار وبيع الأوراق المالية كالأسهم والسندات، وتقديم كل ما يتعلق بتلك العمليات، كذلك تقدم خدمات أخرى مثل الاستشارات ودراسات الاندماج والتوسع. ومن أشهر الأمثلة على هذا النوع من البنوك بنك غولدمان ساكس الأمريكي، وكذلك مؤسسة سندات نومورا اليابانية.

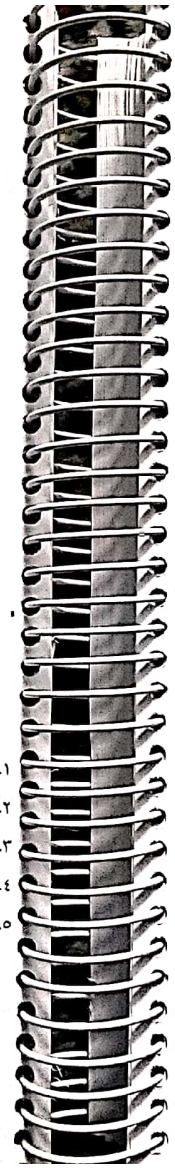

المبحث الثالث

المصارف المركزية

•نشأتها :

تُعَد ظاهرة البنوك المركزية حديثة بالمقارنة مع نشأة البنوك التجارية، فبالرغم من أنها عُرِفت منذ ثلاثة قرون إلا أنها لم تنتشر وتتبلور وظائفها على الشكل الحالي إلا في القرن العشرين.وأصبحت المصارف المركزية بعد الحرب العالمية الأولى جزءاً لا يتجزأ من مظاهر استقلال البلاد السياسي، وعلامة مهمّة من علامات استقلالها الاقتصادي .

ويمثّل المصرف المركزي أهم مؤسسة مالية تشرف على شؤون النقد والائتمان، فهي المؤسسة التي تتولّى إصدار الأوراق النقدية، وتراقب الائتمان، وتضمن بالوسائل والإجراءات التي تتخذها سلامة النظام المصرفي .والبنك المركزي شخصية اعتبارية مستقلة يستمد وجوده كمؤسسة عامة، ويقوم بأعماله وفقاً لأحكام قانون خاص به.

•أهداف المصارف المركزية :

تتشابه الأهداف العامة للمصارف المركزية في دول العالم كلّها، إلا أنّ الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه المضارف مسؤولياتها يختلف من دولة إلى أخرى، لأنّه يتأثّر بعوامل متنوعة منها :

١- مستوى النمو الاقتصادي للدولة.
٢- نشاط السوق المالية للدولة.
٣- حجم الموارد المالية المتاحة.
٤- العلاقات المالية الدولية.
٥- هيكل الجهاز المصرفي.

Scanned with CamScanner

ومن أهم أهداف المصارف المركزية:

١- الحفاظ على الاستقرار النقدي .

٢- ضمان قابلية تحويل عملة الدولة .

٣- تشجيع النمو الاقتصادي .

٤- تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام .

خصائص المصارف المركزية :

من أهم الخصائص التي تتميز بها المصارف المركزية عن المصارف التجارية أوالمتخصصة أو غيرها من المؤسسات المالية مايأتي:

١- يرتبط نشاط المصارف المركزية بالنشاط الاقتصادي للدولة .

٢- تعود ملكية المصارف المركزية للدولة، ولا يشارك في ملكيتها الأفراد أو الشركات .

٣- لا تسعى المصارف المركزية من خلال ممارسة نشاطاتها إلى تحقيق الأرباح .

٤- لا تقوم المصارف المركزية بالأعمال العادية التي تقوم بها المصارف التجارية .

٥- للمصارف المركزية الحق في إصدار العملة الوطنية بموجب القانون .

وظائف المصارف المركزية :

١- إصدار العملة الوطنية :

يُعدّ البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة بحق إصدار العملة الوطنية ،وهذه الوظيفة من أولى الوظائف التي ارتبطت بمبررات إنشائه ، ويعود السبب في حصر عملية إصدار النقود الورقية في المصارف المركزية بدلاً من احتفاظ الدولة لنفسها بحق الإصدار إلى خشية الدولة من الإفراط في عملية إصدار النقود الورقية لتأمين الموارد المالية لتغطية نشاط الدولة ، دون الأخذ بالاعتبار النشاط الاقتصادي عموماً، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قيمة النقد الورقي، وانعدام الثقة بالعملة الوطنية المصدّرة .

Scanned with CamScanner

٢- مصرف المصارف :

يقوم المصرف المركزي بهذه الوظيفة من خلال مايأتي :

أ- الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للمصارف التجارية :

تنص التشريعات عادةً على ضرورة قيام المصارف التجارية بالوفاء بالحدّ الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني كشرط لاستمرارها في العمل، وتتمثل قيمة هذا الاحتياطي في نسبة من ودائع المصارف التجارية تحتفظ بها لدى المصرف المركزي. وعادة ما يضع المصرف المركزي قواعد لإدارة الاحتياطي القانوني، يترتب على مخالفتها غرامات قانونية. وبالطبع يستطيع المصرف المركزي إدخال تعديلات على تلك القواعد بالشكل الذي يخدم السياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها.

والواقع أنَّ قيام المصرف المركزي بمسؤولية إدارة الاحتياطي القانوني تخدم أهداف كل من المصارف التجارية والمصرف المركزي. فبالنسبة للبنك التجاري يُعد الاحتياطي القانوني بمثابة حماية لأموال المودعين، فكلما التزم البنك بقواعد الاحتياطي القانوني سيؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المودعين بالمصارف التجارية التي يتعاملون معها.

أما بالنسبة للمصرف المركزي فإنَّ دقة الالتزام بمتطلبات الاحتياطي القانوني تعني عدم حدوث زيادة غير محسوبة في عرض النقود يكون من شأنها الإخلال بالسياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها.

ب- المقرض الأخير :

عندما تقع المصارف التجارية في أزمة سيولة لمقابلة طلبات المودعين وخاصة أصحاب الودائع الجارية، فإنها تلجأ إلى المصرف المركزي للحصول على قروض متنوعة تأخذ أشكالاً عدةً منها :

Scanned with CamScanner

١- قروض في صورة خصم لأوراق تجارية كالكمبيالات :

وفي هذه الحالة يتقدم البنك التجاري إلى البنك المركزي بالأوراق التجارية لتحصيل قيمتها قبل ميعاد استحقاقها، وذلك مقابل خصم نسبة من قيمة الورقة تتمثل في معدل الخصم، وهو معدل يتوقَّف على جودة الورقة كما يتوقَّف على تاريخ استحقاقها.

٢- القروض المباشرة:

ويحصل عليها البنك التجاري مقابل رهونات قد تتمثل في سندات حكومية أو عقارات . ويتوقف سعر الفائدة على نوعية الشيء المرهون ، والمركز المالي للبنك المقترض .

٣- شراء أوراق حكومية :

يتمثَّل هذا النوع من القروض باستعداد البنك المركزي لشراء أوراق حكومية من البنوك التجارية بما ييسر لها تحويل تلك الأوراق إلى نقدية في أقصر وقتٍ ممكنٍ دون أن تتعرض لخسائر رأسمالية. وإذا كان المصرف المركزي ملزماً بالتدخل لمساعدة المصارف التجارية ، إذا واجهتها أزمة سيولة نقدية، فإنَّه يحدِّد الشروط التي يتدخل على أساسها، لإقراض المصارف التجارية، سواء بأنواع الأصول التي يقبلها ضماناً لهذه القروض، وهو بذلك يضع قيداً على المصارف التجارية في اختيار أنواع الأصول المالية التي تحتفظ بها ، بما يحقق درجة عالية من السيولة . أو بسعر الفائدة الذي يحصل عليه المصرف المركزي، مقابل تقديم النقود السائلة إلى المصارف التجارية. وهذه الفائدة التي يحصل عليها المصرف المركزي ، كثيراً ما تؤدي إلى حركة عكسية وتحفِّز الأفراد على إيداع أموالهم لدى المصارف التجارية .

ج- تنظيم عمليات المقاصة والتسوية المالية بين البنوك التجارية

قد يعاني أحدُ البنوك التجارية من عجز في الاحتياطي القانوني، بينما يتوافر لدى بنك آخر احتياطي يفوق المتطلبات القانونية، وكلا الأمرين غير مرغوب فيه. إذ يتعرض البنك الأول إلى غرامات مالية، بينما يضيع على الآخر فرصة لتحقيق عائد من وراء الاحتياطي الفائض.

Scanned with CamScanner

ولمساعدة كلا البنكين، عادة ما يتدخل البنك المركزي لتوجيه البنك الأول لاقتراض ما يحتاجه من البنك الثاني، وإذا ماتم الاتصال بين البنكين وأبرمت الصفقة، حينئذٍ يقوم البنك المركزي بإضافة المبلغ المقترض إلى رصيد حساب البنك الأول، مخصوماً من رصيد حساب البنك الثاني. أما سعر الفائدة على هذا النوع من الإقراض، فيخضع لقانون العرض والطلب، وقد يشترط البنك المقرض أن لا تزيد قيمة القرض عن نسبة مئوية من رأسمال البنك المقترض.

ويتدخَّل البنك المركزي لتيسير إجراءات تحصيل الشيكات بين البنوك، والمزايا الناجمة عن هذا التدخل كثيرة، إذ تتم تسوية المستحقات دفترياً دون الحاجة إلى نقل النقود بما قد ينطوي عليه من مخاطر، والأهم من ذلك هو سرعة تحويل مستحقات للبنك إلى نقدية يمكن استثمارها، وتحقيق عائد من ورائها، وهو مايعني بالنسبة للبنك المركزي سرعة دوران النقود في قطاعات الاقتصاد المختلفة ، الأمر الذي يساهم في تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية.

٣- بنك الحكومة :

تتمثل وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة بمايأتي :

أ- يحتفظ بحسابات الحكومة الجارية، ويقوم بعملية الدفع عنها.

ب- يقدم قروضاً قصيرة الأجل في حالة حدوث عجز نقدي مؤقت في الموازنة العامة للدولة، ويقدم النصائح والمشورة للحكومة عند قيامها بعقد اتفاقيات خارجية أو داخلية فيما يتعلق بالقروض.

ت- إدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية .

ث- إحداث التنمية المتوازنة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة .

ج- الرقابة على نشاط المؤسسات المالية للدولة .

ح- إعداد وتنفيذ السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي إحدى السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق أهداف الاقتصاد النقدي، التي تتمثل في كبح جماح التضخم، وخفض البطالة، والحفاظ على معدل نمو اقتصادي

Scanned with CamScanner

مستمر. والسياسة النقدية تكون إما سياسة توسعية، حيث يقوم البنك المركزي في حالة الركود بزيادة كمية النقود المتداولة لإنعاش الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وخفض معدلات البطالة. أو سياسة نقدية انكماشية وتنفذ في حالة التضخم أو فائض الطلب الكلي، وذلك بخفض كمية النقود المتداولة عبر وسائل نقدية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض الطلب الكلي.

ويقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة، ولا يمكن زيادة عرض النقود الفعلي إلا عبر طباعة المزيد من النقود الورقية والمعدنية. ففي حالة عدم توفر أرصدة نقدية حكومية لدى البنك المركزي مثلاً، يتجه البنك المركزي إما إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي المباشر، أو لإصدار السندات الحكومية، أو اللجوء إلى حل آخر وهو القيام بطباعة المزيد من النقود لتغطية الديون والنفقات الحكومية كالرواتب والنفقات العامة. والمعروض النقدي هو مجموع النقود الورقية والمعدنية المتوفرة في اقتصادٍ ما خلال فترة زمنية معينة، وهو ما يطلق عليه بالقاعدة النقدية. وقياس كمية النقود المتداولة عبر القاعدة النقدية السائدة يتم بأحد المقاييس الآتية:

١- المقياس الضيق للكتلة النقدية M0 :

ويشمل هذا المقياس العملات الورقية والمعدنية المتداولة في الاقتصاد بالإضافة إلى احتياطيات البنوك التجارية في البنك المركزي.

٢- المقياس الواسع M1 :

وهو عبارة عن M0 +الحسابات الجارية +الودائع تحت الطلب .

٣- المقياس الأوسع M2 :

وهو عبارة عن M1 + حسابات الادخار +شهادات الإيداع التي تحدد بسقف معين مثلاً في الولايات المتحدة حُدِّد السقف ب ١٠٠٠٠٠ دولار .

٤- M3 ويسمى بمقياس السيولة العامة :

وهو عبارة عن M2 + شهادات الإيداع التي تتعدى الحد الأدنى في المقياس السابق، وكذلك الإيداعات الخارجية + الأوراق المالية العالية السيولة كالأذونات الحكومية.

Scanned with CamScanner

أما نظام إصدار النقود الورقية السائد حالياً في دول العالم، فهو نظام الإصدار الحر، حيث يعطي المشرع بموجب هذا النظام، الحرية للمصرف المركزي لإصدار كمية النقود الورقية، حسب تقديرات المصرف المركزي لاحتياجات المعاملات الاقتصادية، ومتطلبات النشاط الاقتصادي.

وتخضع كمية النقود المصدرة لقرارات مصرف الإصدار دون النظر إلى الرصيد الذهبي، أوإلى أي اعتبارات أخرى لا ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي والمرحلة التي يمر بها الاقتصاد القومي.

أدوات تنفيذ السياسة النقدية :

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية، كما تستخدم هذه الأدوات في تحقيق سيطرته ورقابته على الائتمان المصرفي كإحدى وظائفه الأساسية دون غيره من المؤسسات المالية.وتتكون هذه الأدوات من:

١- أدوات الرقابة الكمية غير المباشرة على الائتمان وتشمل :

أ- تعديل نسبة الاحتياطي القانوني :

تتأثَّر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي القانوني التي يقررها البنك المركزي والتي تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية السائدة. وبذلك فإن المصرف المركزي يستطيع أن يؤثر في حجم الائتمان، الذي تمنحه المصارف التجارية لعملائها، من خلال تدخله لتغيير نسبة الاحتياطي القانوني، التي تلتزم المصارف التجارية بالمحافظة عليها.

فإذا ما أراد المصرف المركزي إتباع سياسة توسعية، فإنَّه يعمد إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، مثلاً من ١٠% إلى ٥%. وهذا ما يزيد إمكانيات المصارف التجارية، على خلق الودائع، والتوسع في منح الائتمان. وينتقل الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الانتعاش. وعلى العكس من ذلك في حالة التضخم. ونظراً لأن الجزء الأكبر من أرباح البنوك التجارية هو فرق أسعار الفائدة الذي تجنيه بين الودائع والقروض، فإنه من صالح هذه البنوك أن تقوم باستقطاب أكبر حجم من الودائع وإقراض أكبر جزء منها أيضاً، وقد تحمل هذه

Scanned with CamScanner

العملية مخاطرة كبيرة وهي احتمال ألا يستطيع بعض المقترضين إرجاع ما اقترضوه لأي سبب مما يؤدي إلى ضياع جزء من مبالغ الإيداعات، وبالتالي حقوق المودعين وما قد ينتج عنه من انهيار الثقة في النظام الاقتصادي. لتنظيم هذه العملية بما يحفظ حقوق المودعين ويضمن ثبات الاقتصاد وزيادة الثقة في قوة الجهاز المصرفي، فإن البنك المركزي يفرض ما يسمى بنسبة الاحتياطي القانوني .

ويؤثر تعديل نسبة الاحتياطي القانوني على الطاقة الاستثمارية للبنوك من ناحيتين: التأثير على الطاقة الاستثمارية للودائع، والتأثير على حجم الودائع المشتقة التي كان يمكن استخدام حصيلتها لتمويل استثمارات جديدة (تقديم قروض أو شراء أوراق مالية). لذا يصبح من المتوقع أن يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني في فترات التضخم مما يؤدي إلى استثماراته كبيع أوراق مالية أو الإحجام عن تجديد بعض القروض ، رغبةً في توفير أموال سائلة تكفي لمواجهة الزيادة المطلوبة في الاحتياطي القانوني. وهي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى إحداث انكماش في النقود المتداولة. وبالطبع يتوقع أن يحدث العكس في فترات الركود الاقتصادي .وقد كان الهدف من استحداث نسبة الاحتياطي القانوني، في العشرينيات من القرن الماضي، هو ضمان سيولة المصارف التجارية، وحماية حقوق المودعين. أما اليوم فقد اتخذت المصارف المركزية نسبة الاحتياطي القانوني أداةً للرقابة على الائتمان، وعلى قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان. ورغم فاعلية تعديل نسبة الاحتياطي كاستراتيجية أساسية للتحكم في عرض النقود، إلا أن البنوك المركزية عادة ما تتردد في استخدامها، لما قد تسببه من آثار جانبية ضارة. ففشل منشآت الأعمال في تجديد القروض بسبب انخفاض الطاقة الاقتراضية للبنوك التجارية، الناجم عن رفع نسبة الاحتياطي القانوني، قد يعرض تلك المنشآت إلى مخاطر قد تؤدي بها إلى الإفلاس.

ب- تعديل سعر الخصم وإعادة الخصم (سياسة الخصم) :

يُقصد بسياسة الخصم، هو أن يحدد المصرف المركزي سعر الفائدة، الذي يتقاضاه من المصارف التجارية، نظير خصم أو إعادة خصم، مالديها من أوراق مالية، كمبيالات أوأذونات خزينة وتلجأ المصارف التجارية عادة من أجل زيادة احتياطياتها النقدية المتوفرة لديها

Scanned with CamScanner

للإقراض إلى إعادة خصم ما لديها من الأوراق التجارية من خلال المصرف المركزي مقابل فائدة تسمى سعر إعادة الخصم. وهذه الفائدة تكون أقل من سعر الخصم الذي تتقاضاه المصارف. ولذلك فإنَّ إعادة الخصم هو إحدى الطرق أمام المصرف المركزي للتحكم في حجم الاحتياطيات النقدية للمصارف. فرفع سعر إعادة الخصم مثلاً قد يؤدي إلى إحجام البنوك التجارية عن الاقتراض من البنك المركزي، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يتوقع أن يسفر ذلك عن انخفاض في طاقتها الاستثمارية، وبالتالي انخفاض كمية النقود المعروضة. وسعر الخصم هو عبارة عن الفرق في سعر شراء الأوراق التجارية والسندات. بينما سعر الفائدة هو السعر الذي يتم دفعه مقابل الاحتفاظ بالأموال في البنوك، ومنه يتم اشتقاق سعر الفائدة على القروض.

ويقوم البنك المركزي بتغيير هذين السعرين من وقتٍ لآخر بصورةٍ مباشرةٍ للتأثير على مستوى عرض النقود، وصولاً إلى مستوى مناسب من السيولة النقدية في الاقتصاد تضمن له نمواً ومعدلاً منخفضاً من التضخم. فمثلاً في حالة ارتفاع سعري الخصم والفائدة ينخفض مستوى العرض النقدي، والعكس صحيح، فعندما ترتفع أسعار الفائدة على ودائع البنوك تنخفض جاذبية الاستثمارات الأخرى ويتخلى المستثمرون عن المشاريع التي يقل معدل العائد عليها عن سعر الفائدة السائد، مما يقلل من طلب الشركات على القروض ويجعل البنوك تعتمد على الإيداع الخارجي وعمليات المضاربة مرتفعة المخاطر لتشغيل أموال مودعيه، فتزداد بذلك التكلفة التي تتحملها المصارف التجارية للحصول على العوائد، كما أنَّ شركات التمويل والاستيراد ترفع أسعار منتجاتها المالية والسلعية نظراً لارتفاع تكلفة التمويل التي تحصل عليها من جهات الإقراض. وفي الوقت نفسه يلجأ معظم من لديه فوائض مالية إلى إيداع الفائض النقدي في البنوك للحصول على سعر فائدة مرتفع، مما يؤدي إلى خفض الإنفاق والإقراض معا.

لذلك فإن التحكم بسعر الفائدة يُعَدّ من أهم الأدوات التي تؤثر بشكلٍ مباشرٍ على الوضع الاقتصادي .

وكمثال على جدوى استخدام هذه الأداة نذكر المثالين الآتيين: (شلهوب،مرجع سابق،ص ١٣٠)

Scanned with CamScanner

١- قيام البنك المركزي الياباني بتخفيض سعر الفائدة التي يمنحها على الودائع إلى الصفر تقريباً منذ بداية القرن الحالي ، وما زالت هذه النسبة قائمة حتى الآن مع بعض التغييرات الطفيفة، وهدفه من ذلك هو إغراق السوق اليابانية بالسيولة لتشجيع عمليات الإنتاج والاستثمار، وبالتالي فإنَّ المستثمرين اليابانيين يستطيعون الحصول على قروض بنسب متدنية، بينما يتجه المودعون اليابانيون للبحث عن قنوات إنتاجية لاستثمار ودائعهم بدلاً من تجميدها في حسابات الودائع بفوائد متدنية جداً.

٢-قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بعد١١ سبتمبر مباشرة بخفض أسعار الفائدة بشكلٍ كبيرٍ لزيادة العرض النقدي، بهدف زيادة عمليات الاستثمار والتنمية عبر قنوات بعيدة عن ودائع البنوك ومواجهة احتمال حدوث تباطؤ لنمو الاقتصاد الأمريكي، ويؤثر قرار سعر الفائدة في الوضع الاقتصادي بإحداث أثرين:

- تشجيع المستثمرين على استخدام أموالهم المجمدة في حسابات الودائع، والتي أصبحت لا تدر عليهم عوائد مجزية بسبب انخفاض سعر الفائدة المدفوع عليها.
- تشجيع المستثمرين على التوسع في عمليات الاستثمارات الإنتاجية، وذلك بإغرائهم بالاقتراض بأسعار فائدة أقل من السابق.

ما سبق يؤدي إلى سرعة دوران الأموال واستخدامها عبر العمليات الإنتاجية والخدمية التي تنعكس على ازدهار الاقتصاد واستمرار نموه من جديد عبر توفير فرص عمل وزيادة الإنتاج.

وطبعاً لا ينعكس هذا على مستوى الأفراد والأعمال فحسب، بل حتى على الوضع الاقتصادي الحكومي، عبر زيادة دخلها من الرخص الممنوحة وعمليات تجديدها، ورسوم الجمارك، وكذلك الضرائب التي تفرض على العمال والمستثمرين.

ت - عمليات السوق المفتوحة open market operation

ويُقصَد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية الحكومية مثل أذونات الخزانة والسندات الحكومية المتداولة في السوق.

Scanned with CamScanner

وعادةً يكون الطرف الثاني البنوك التجارية أو المؤسسات المالية الأخرى. وبالطبع يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية في حالة الرغبة في تخفيض المعروض من النقود، كما يقوم بالشراء في حالة الرغبة في زيادة عرض النقود.

وسواء تعلق الأمر بشراء أو بيع الأوراق المالية فإنَّ درجة تأثر الطاقة الاستثمارية للبنك تتوقف على ما إذا كانت العملية تتم لحساب البنك أو لحساب أحد العملاء.ففي حالة بيع أوراق مالية يملكها البنك سوف تزداد قوته الاستثمارية بقيمة ما يحصل عليه من عملية البيع .

أما إذا قام العميل ببيع جزء من أوراقه المالية التي يمتلكها وأودع حصيلتها لدى أحد البنوك، فإنَّ الطاقة الاستثمارية للبنك المختص سوف تزيد بقيمة الوديعة مطروحاً منها قيمة الاحتياطي القانوني على هذه الوديعة.

ومن أهم الأهداف التي تسعى البنوك المركزية لتحقيقها من خلال تنفيذ عمليات السوق المفتوحة هو الإبقاء على نمو العرض النقدي متوافقا مع نمو إجمالي الناتج المحلي، كما أن البنوك المركزية تقوم بهذه الإجراءات للضغط على سعر الفائدة الممنوح على جميع أنواع الأموال لجعله في نطاق محدَّد يساعد على نمو الاقتصاد. وتتحدَّد الأهداف التي يمكن تحقيقها بناءً على نوعية الأدوات المستخدمة ومدى فعاليتها، ومقدرة البنك المركزي على التحكم بها. ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى الوعي المصرفي ومدى إقبال الأفراد والمؤسسات والمصارف على التعامل بالأوراق الحكومية المذكورة. (علي وآخرون ، ٢٠٠٤م، ص ٤١٤)

٢-أدوات الرقابة الكمية المباشرة على الائتمان :

تهدف الرقابة الكمية المباشرة إلى التأثير المباشر على الائتمان من خلال تطبيق إجراءات مباشرة على المصارف التجارية ومختلف المؤسسات المالية والنقدية ، عندما تعجز أساليب الرقابة المباشرة. وقد تكون الأوامر بالحد الأقصى لما يمكن إقراضه أو استثماره في المجال النقدي. (الموسوي ، ١٩٩٣م، ص ١٣٩)

ويهدف هذا النوع من الرقابة إلى تحقيق الأهداف نفسها المتوخاة من الرقابة الكمية غير المباشرة، ولكن بأسلوب مختلف، فبينما نرى المصرف المركزي في النوع السابق من الرقابة يسلك الأساليب غير المباشرة، نجده هنا يسلك طريقاً آخر هو إصدار التعليمات المباشرة إلى

Scanned with CamScanner

المصارف بوجهٍ عام، أو بشكل منفرد بحيث يحدد بموجبها أحجام الائتمان المسموح به في فترات مقبلة أو يحدد نسبة معينة بين أموال المصرف الخاصة وبين جملة أصوله.

٣- الرقابة النوعية على الائتمان :

يؤثر هذا النوع من الرقابة على اتجاهات المصارف في الاستثمار، بحيث توجه إلى المجالات التي يرغب فيها المصرف المركزي دون المجالات الأخرى.

ودعت الحاجة إلى اللجوء إلى هذا النوع من الرقابة نظراً لأن الرقابة الكمية لا تؤدي إلى الأثر المرغوب فيه بسبب العيوب التي تحيط بها.كما أن الرقابة النوعية قد تستعمل جنباً إلى جنب مع الرقابة الكمية، فإذا فرض المصرف المركزي قيوداً على الائتمان الاستهلاكي فإن هذا يؤدي إلى التأثير أيضاً على الحجم الكلي للائتمان لأنّ هذا الحجم الكلي إنما يتألف من مجموع الائتمان في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ومن أهم أساليب ووسائل الرقابة النوعية مايأتي: (رمضان، وجودة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٨٥)

- التحكم بالحد الأعلى لقيمة السلف الممنوحة بمختلف الضمانات، بحيث تكون نسبة السلف للضمانات عالية في النواحي المرغوبة، ومنخفضة في النواحي غير المرغوبة .
- تعيين حدود للفائدة التي تتقاضاها البنوك على مختلف أنواع الاستثمارات بحيث تكون متماشية مع رغبة المصرف المركزي في تشجيع بعض الأنواع وعدم تشجيع البعض الآخر.
- اشتراط الحصول على تصديق البنك المركزي على القروض التي تتجاوز حَداً معيّناً بحيث يتمكن المصرف المركزي من منح مصادقته على القروض التي يرغب في تنفيذها، وحجب هذا التصديق عن القروض غير المرغوب فيها.
- منع المصارف من استثمار أموالها في بعض النواحي غير المرغوب فيها وإصدار تشريعات صريحة تنص على عدم السماح للبنوك بمزاولة بعض النشاطات أو تعيين حد أقصى لمقتنياتها من بعض الأصول.

Scanned with CamScanner

٤- أدوات أخرى للرقابة على الائتمان :

- الإيداعات الخاصة: يقصد بالإيداعات الخاصة نسبة إلزامية إضافية يفرضها البنك المركزي على الودائع لدى البنوك التجارية. وعادةً ما يدفع البنك المركزي فوائد على تلك الإيداعات الإلزامية، لذلك يطلق عليها القروض الإجبارية، ويشبه تأثير هذه الإيداعات تماماً تأثير الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني.
- أسلوب الإقناع الأدبي: يقصد بأسلوب الإقناع الأدبي حث البنوك التجارية على التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية، التي قد تقتضي زيادة عرض النقود أو إحداث انكماش فيها.

ففي حالة الرغبة في زيادة كمية النقود المتداولة قد يحاول البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإقراض كل مالديها من احتياطي إضافي ، مقابل مساعدتها في المستقبل إذا ما تعرضت لضائقة مالية .

ويرجع استخدام البنك المركزي لأسلوب الإقناع إلى ثقته بالبنوك التجارية ورغبتها بالتعاون معه، وإن كان هذا لا يمنعه من استخدام أسلوب الإلزام إذا اقتضى الأمر.

وتبدو فاعلية أسلوب الإقناع في ظل الاتجاهات الحديثة، التي تتمثل في إمكانية حصول البنوك على موارد مالية يصعب على البنك المركزي التحكم فيها بالوسائل السالفة الذكر.

الدور التنموي للمصارف المركزية:

تؤدي المصارف المركزية دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية وتكوين رؤوس الأموال، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ساهم الائتمان المصرفي في تمويل ما بين ٧٠% إلى ٨٠% من مجموع احتياجات المؤسسات الصناعية.

وتحولت المصارف المركزية في الدول النامية من مجرد مؤسسات تنظيمية إلى مؤسسات تهتم بأمور التنمية للأسباب الآتية:

Scanned with CamScanner

- ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحولها من دولة حارسة إلى دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي، من خلال مشاركتها ومساهمتها في مختلف المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية .
- ظهور مشكلات جديدة خلفتها عملية التنمية الاقتصادية كالتلوث وبعض المشكلات الاجتماعية والتي يستدعي حلها ضرورة تدخل الدولة عبر سياستها النقدية.
- تغير النظرة في الدول النامية إلى المصرف المركزي من مؤسسة تهتم بالسوق النقدية فحسب إلى وكيل لحشد الموارد المتاحة في البلاد واستغلالها استغلالاً أمثل، وكان رواد هذه النظرة اقتصاديين من دول أمريكا اللاتينية ، حيث دعوا إلى قيام المصرف المركزي بتمويل التنمية بشكلٍ مباشرٍ .

Scanned with CamScanner